E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر د.محمد الأمين بن عودة	282 _ 299
15	الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة الدكتورة عمّارة عمروس	300 _ 320
16	الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003 أ.م.د. ريبوار كريم محمود	321_342
17	Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq) Prof Dr. Ali Faris Hameed	343 _ 351
18	New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict By Dr. Hussein A. Al Battawi	352_361
19	دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس	362_391
20	الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	392_422
21	مراجعة مقال د.ماجد حميد خضير	423 _ 427
22	مراجعة مقال م.د احمد حسين والي	428_436

الدولة العراقية وفجوات عملية بناء ها[∇]

The Iraqi state and Gaps of Its Building Process

م.د. نسرين علي داودي *

Dr. Nasreen Ali Dawody

الملخص:

نقصد، بعملية بناء الدولة تلك العملية التي تبدأ بتقوية سلطة الدولة وتزيد من قدرتها الاستجابية، وتأتي نتيجة الضعف الذي تعاني منه بعض الدول في القدرة على تحقيق الغايات التي وجدت لأجلها، الامر الذي قد يهدد استمراريتها، لذا فإن فجوات عملية البناء (state building gaps) تركز على تلك الفجوات التي شكلت عوامل معيقة لتقوية سلطة الدولة وقدرتها الاستجابية.

بالنسبة للحالة العراقية، فأننا نعتقد بأهمية متغيرين كانا ولا زالا ذات تأثير كبير في استحداث فجوات واقعية/ عملية في إطار عملية بناء الدولة العراقية، وهما ضعف السلطة السياسية، والتعددية المجتمعية. إنعكس تأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية من خلال أزمة الهوية التي تظهر كما يعتقد البروفيسور (لوشيان باي) عندما تكون التحديات المادية والنفسية غير ملائمة، وغير مقبولة في ظل الظروف التاريخية الجديدة. ولقد كانت مسألة (هوية العراق) و(من هو العراقي ولمن ينتمي؟) تمثل نقطة محورية أساسية في عملية بناء الدولة العراقية التي تنقصها الوحدة الفكرية، والملَية، والدينية لذا فهو مبعثر القوى ومنقسم مجتمعياً. وإن ذلك يتطلب بدايةً بناء جيش قوي، وتقوية المؤسسات السياسية ومن ثم الاعتراف بالتعدد المجتمعي.

وأخيراً يمكن القول أن الإعتراف بحقوق المكونات المجتمعية في ظل ضعف السلطة السياسية لا يتناسب وعملية بناء الدولة ما لم يتم مراعاة التسلسل الزمني في تطبيق أسس عملية بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية:عملية بناء الدولة، التعددية المجتمعية، التغيير المؤسساتي، ضعف السلطة السياسية.

Abstract

By the process of state building, we mean that process that begins with strengthening the authority of the state and increasing its responsive ability,

∇ تاريخ التقديم : 2023/4/9 تاريخ القبول: 2023/6/19 تاريخ النشر: 2023/6/31
* جامعة نوروز – دهوك nasreen.ali@nawroz.edu.krd

and it comes as a result of the weakness that some countries suffer from in the ability to achieve the goals for which they were found, which may threaten their continuity, so the gaps in the state building process focus in those gaps that constituted obstacles to strengthening the state's authority and its responsive ability. With regard to the Iraqi case, we believe in the importance of two variables that have had and still have a significant impact on creating practical gaps in the process of Iraqi state building, namely the weakness of political authority and cultural diversity.

The impact of the variable of divided society was reflected in the Iraqi state building process through the identity crisis that appears, as Professor (Lucian Bay) believes, when the physical and psychological challenges are inappropriate and unacceptable in light of the new historical conditions.the issue of (Iraq's identity) and (Who is the Iraqi and to whom does he belong?) represents a fundamental focal point in the process of Iraqi state building, which lacks intellectual, sectarian, and religious unity, so it is scattered forces and divided society. This requires building a strong army, strengthening political institutions, and then recognizing divided society.

Finally, it can be said that recognizing the rights of societal components with the weakness of political power is not commensurate with the state-building process unless the chronology is observed in the state-building process.

Key words: State-building process, divided society, institutional change, weakness of political authority.

المقدمة:

إرتأينا بداية توضيح القصد من عملية بناء الدولة (state building Process)، والتي تختلف عن تشكيل الدولة (state formation) فتشكيل الدولة يتضمن التركيز على توفر الاركان

الاساسية التي تتطلبها الدولة (الشعب، الاقليم، السلطة) وليس هذا ما نبحث فيه ، وإنما نقصد، في بحثنا، بعملية بناء الدولة تلك العملية التي تبدأ بعد البناء وتحاول تقوية سلطة الدولة وتزيد من قدرتها الاستجابية ، وتأتي نتيجة الضعف الذي تعاني منه بعض الدول في القدرة على تحقيق الغايات التي وجدت لأجلها الامر الذي قد يهدد استمراريتها، لذا فإن فجوات عملية البناء state (building gaps) تركز في تلك الفجوات التي شكلت عوامل معيقة لتقوية سلطة الدولة وقدرتها الاستجابية.

تواجه الدولة العراقية ضمن إطار عملية بناءها، وفق النظرية التوافقية، فجوات عديدة شكلت ولا زالت عائقاً أمام عملية بناءها، وقوة مؤسساتها السياسية. إلا أننا نعتقد بأهمية متغيرين كانا ولا زالا ذات تأثير كبير في استحداث فجوات واقعية/ عملية في اطار عملية بناء الدولة العراقية، وهما ضعف السلطة السياسية، والتعددية المجتمعية.

يعد بحثنا محاولة لتحليل عملية بناء الدولة العراقية وتوضيح المشكلة التي تواجه هذه العملية في ظل ضعف المؤسسات السياسية من جهة وتأثير متغير التعددية المجتمعية من جهة اخرى والذي اعتمدناه كمتغير مستقل مؤثر في ضعف المؤسسات السياسية في الدولة العراقية. وإن إهمال تأثير متغير التعددية المجتمعية يساهم في ضعف الدولة العراقية وقد يهدد وجودها.ولاسيما وأن عملية الاندماج ((Integration Processلم تحقق أهدافها في بناء هوية وطنية جامعة، رغم محاولات السلطات السياسية في الدولة العراقية منذ تأسيسها.

كما نود توضيح التداخل الحاصل بين مصطلحين مهمين بالنسبة لبحثنا وهما عملية بناء الدولة ونشأة الدولة وهما في الحقيقة مختلفان من حيث التنظير فعملية بناء الدولة (State Building Process)تسعى الى تقوية مؤسسات الدولة القائمة لكنها تعاني من الضعف في القدرة على اداء وظائفها ولاسيما القدرة على الحكم، في حين يختلف مصطلح نشأة الدولة الذي يشير الى اليات تشكيل الدولة وظهورها الى الوجود في الساحة السياسية وهو ما يشار اليه بالانكليزية ب (. (State Formation

بالرغم من تطرقنا في اطار البحث الى بعض الاحداث التاريخية في عمر الدولة العراقية من باب التدليل على وجود التنوع الثقافي وليس التعدد الثقافي في المجتمع العراقي منذ نشأة الدولة العراقية الا ان ذلك لا يعني إستنادنا على التاريخ كمقاربة علمية بل أننا لا نؤمن بتأثير العامل التاريخي في عملية بناء الدولة العراقية الفدرالية والتوافقية ولا نعتقد بجدوى تأريخ الاحداث

والتسلسل الزمني للأحداث التاريخية في الدولة العراقية بالنسبة لبحثنا. فتقوية المؤسسات السياسية العراقية مرتبط بأسس نظرية بناء الدولة والنظرية التوافقية وإن الاخطاء الناجمة عن سوء تطبيق النظريتين لهما تأثيرهما في عملية بناء الدولة العراقية وليس تاريخ الدولة العراقية، هذا ما نحاول التركيز عليه في بحثنا.

يعد الدين واللغة معيارين أساسيين للتمييز بين التعدد الديني والتعدد القومي في الدولة العراقية بالرغم من التنوع المعقد والتداخل الشائك بين مكونات المجتمع العراقي دينياً وقومياً إلا أننا حاولنا اعتماد معيار اللغة في التمييز بين التنوع القومي ومعيار الدين أساساً للتمييز بين الديانات المختلفة رغم تداخلها قومياً من حيث اللغة الام التي تتكلم بها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الوقوف على أهم الفجوات النظرية والعملية لعملية بناء الدولة العراقية بإعتبارها ذات مجتمع متعدد ثقافياً، لذا نجد من المهم تشخيص هذه الفجوات للوصول الى الاليات التي يمكن خلالها تقليل أثر العوامل المعيقة لقوة المؤسسات السياسية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى الاتي :

1-تشخيص العوامل المؤثرة في عملية بناء الدولة العراقية.

2- توضيح سوء الفهم المتعلق بالنظرية التوافقية وعلاقتها بالمجتمع المتعدد ثقافياً كالحالة العراقية.

مشكلة البحث:

في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة العراقية الى عملية البناء وتقوية سلطة الدولة، تسعى السلطة الى ادارة الدولة وفق النظرية التوافقية التي تتفق مع طبيعة المجتمع العراقي المنقسم ثقافياً، انطلاقاً من ذلك نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الفجوات (النظرية والعملية) التي تواجه عملية بناء الدولة العراقية؟

للإجابة على السؤال الرئيسي لابد من طرح الاسئلة الفرعية التالية:

كيف تأسست الدولة العراقية؟

ماهو طبيعة المجتمع العراقي؟

هل إتفقت آلية تأسيس الدولة العراقية مع طبيعة مجتمعها المنقسم؟

ما هي العوامل التي ساهمت في تعميق الفجوة في عملية بناء الدولة العراقية في الواقع العملي؟

فرضية البحث:

يفترض الباحث أن الانقسام المجتمعي والسوء المفهوماتي للعلاقة بين نظرية بناء الدولة والنظرية التوافقية لدى الساسة في الدولة العراقية كان ولا زال له أثر في توسيع نطاق الفجوات العملية لعملية بناء الدولة العراقية.

الإطار المنهجي للبحث/ الميثودولوجيا:

اعتمد البحث في عملية التحليل المنهجي العلمي على النظرية المؤسسات كمنهج للبحث والمقاربة التوافقية والتاريخية للتدليل والاسناد العلمي. فقد حاول البحث من خلال المنهج المؤسساتي العمل على ابراز قوة المؤسسات السياسية كعامل اساسي في عملية بناء الدولة العراقية والاستناد الى المقاربة التاريخية لأثبات وجود فجوات وعوامل مساهمة في تعميق أثر هذه الفجوات في ضعف السلطة السياسية العراقية منذ تأسيسها بما لا يتوافق مع طبيعة مجتمعها المنقسم ليتم الاستعانة في ذلك بالمقاربة التوافقية وتوضيح تأثيرها في المؤسسات السياسية للدولة العراقية.

أولاً: السلطة السياسية في الدولة العراقية

1-تأسيس الدولة العراقية: مدخل تاريخي

تأسست الدولة العراقية في عام 1921، بعد انتهاء الاحتلال البريطاني المباشر لها، وإقتناع بريطانيا، بضرورة إقامة الدولة العراقية على أن تكون تحت إشرافها. [1] وقناعتها بالتخلي عن الحكم المباشر في العراق بعد ضغوط كثيرة واجهتها. إن ذلك أكد للبريطانيين فشل افكار المدرسة البريطانية الهندية، لذا لجأت إلى اتباع نهج "المدرسة البريطانية – المصرية".(*) [2] على

---

[1]- د. وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة دراسة حالة العراق، عمان – الأردن، مؤسسة الأكاديميون، ط1، 2014، ص ص177-178.

(*)المدرسة البريطانية – المصرية ادركت الشعور العربي القومي،وطموح العرب في التحرر والاستقلال،فأيقنت انه من المستحيل ان توجه المصالح البريطانية في الوطن العربي بالقوة لان ذلك سوف يكلف الحكومة البريطانية نفقات وتضحيات كبيرة.لذا دعت إلىانتهاج سياسة الاسترضاء بمنح العرب بعض الحقوق واقناعهم بها. وبهذا تضمن بريطانيا لنفسها أنصار من العرب يعملون على حماية المصالح البريطانية في الوطن العربي. اما اصحاب المدرسة البريطانية – الهندية فانهم كانوا متأثرون بالفكرة الاستعمارية في الهند ولا يفكرون بغير توسيع الامبراطورية وقد كان ممثل هذه المدرسة في العراق (السير أي.تي. ولسن) قد فشل في تنفيذ نظريتها في العراق وأحداث ثورة العشرين. (عبد الرزاق الحسني، 2008، ص60-61)

[2]- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، بيروت: الرافدين، 2008، ط٧، ج١، ص61.

هذا الأساس، تقرر عقد مؤتمر القاهرة عام 1920، على أثر ثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال البريطاني، فقد أمر المندوب السامي البريطاني(السير برسي كوكس) بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة، برئاسة عبد الرحمن الكيلاني، وذلك في (25) تشرين الأول 1920، وكانت هذه الحكومة تعمل وفق أوامر المندوب السامي البريطاني، وتم تنصيب الملك فيصل على عرش العراق في (23)آب 1921. [1] وتشكل المجلس التأسيسي من زعماء العراق وساسته وشخصياته المعروفة، ومنهم نوري السعيد، ورشيد عالي الكيلاني، وجعفر العسكري، وياسين الهاشمي، وعبدالوهاب بيك النعيمي. [2] إلا ان العراق كان لازال محكوم بنظام الانتداب. [3]

إن مؤتمر القاهرة الذي نظمته وزارة المستعمرات البريطانية، تم وفقاً له إنشاء دولة العراق تحت ظل نظام سياسي ملكي، وكانت الحكومة البريطانية قد سعت في 25 تشرين الأول 1920 إلى تشكيل الحكومة المؤقتة في العراق برئاسة عبد الرحمن الكيلاني، وعضوية ثمانية وزراء يمثلون مختلف مناطق وألوية العراق(*). بذلك تعد حكومة عبد الرحمن الكيلاني، أول حكومة وطنية في تاريخ العراق الحديث.[4]

كان هناك بالإضافة إلى هؤلاء اثنا عشر وزيراً بدون وزارة لغرض الاسترشاد بارائهم، ودعم الحكومة المؤقتة. (*).

إجتمعت الحكومة العراقية المؤقتة في 11 تموز1921 ، وذلك بعد ترشيح فيصل بن الحسين ليكون ملكاً على العراق، وجرت حفلة تتويجه الرسمية ليعلن عن قيام النظام الملكي في العراق. (عمر نظمي وآخرون، د ت، ص١٥٢) [1]

---

[1]– عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص7.

[2]– وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي: الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق ١٩٢١– ٢٠٠٣، بغداد، دار الجواهري، 2015، ص14.

[3]– عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص5.

(*) الوزراء هم كل من : طالب النقيب وزيراً للداخلية، ساسون حسقيل وزيراً للمالية، مصطفى الالوسي وزيراً للأوقاف، محمد علي فاضل وزيراً للنافعة، جعفر العسكري وزيراً للدفاع الوطني، عزت الكركوكي وزيراً للمعارف والصحة، عبداللطيف المنديل وزيراً للتجارة، حسن الباجه جي وزيراً للعدلية. (عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص19)

[4]– عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص6–8.

(*)الوزراء بدون وزارة هم : فخر الدين آل جميل، عبد الجبار الخياط، عبد الغني كبة، عبد الرحمن الحيدري، محمد الصيهود، سالم الخيون، داود يوسفاني، الحاج نجم البراوي، احمد الصانع،عجيل السمرمد، عبد المجيد الشاوي، الشيخ ضاري السعدون، هادي القزويني، حمدي باشا بابان. ويبين المؤرخ الحسني أن كل من حمدي باشا بابان وهادي القزويني إعتذرا عن المشاركة فأجبر كل من الشيخ ضاري السعدون ونجم البدراوي. (عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص21)

شاركت العديد من الألوية في العراق حفل تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وقد امتنع لواء السليمانية ولواء كركوك عن المشاركة في حفل التتويج. [2]

إن عدم تجانس مكونات الدولة العراقية التي أسسها الانكليز عام 1921، كان عاملاً مؤثراً في عدم الإستقرار السياسي في الدولة العراقية. فالدولة العراقية تكونت من قوميتين بارزتين متعارضتين وهما العرب، والكورد الذين تم تقسيمهم بين أربع دول، وهي العراق، وأيران، وتركيا، وسوريا، بالرغم من رغبتهم كهوية قومية بالإستقلال، وتأسيس دولة كوردية. [3]

إن تأسيس الدولة العراقية والبت بعملية بناءها لم يكن وفقاً لأطر مؤسسية تحتوي مكونات المجتمع العراقي الثقافية (العرقية، والقومية، والدينية)، ويرجع ذلك إلى محاولات السلطة السياسية منذ العهد الملكي لبناء الدولة العراقية وفق نموذج الدولة – الامة على غرار التجربة الأوربية، والتناقضات الحاصلة ما بين مستلزمات بناء الدولة – الامة وفق الصيرورة التاريخية التي حدثت في التجربة الأوربية، والواقع السياسي والاجتماعي العراقي. [4]

ساد في العهد الملكي إتجاهين رئيسيين فيما يتعلق بعملية بناء الدولة العراقية: الإتجاه الأول، مثله نخبة من الضباط الشريفيين الذين كانوا في خدمة الجيش العثماني، وكانوا يؤمنون بضرورة البت بعملية بناء الدولة العراقية وفق نموذج الدولة – الامة تأثراً بالتجربة الأوربية واعتقدوا انه طالما أن النظام والقانون والقوة بيد الحكومة، فإن باستطاعتهم إرغام الجميع على إتباع ما تمليه عليهم السلطة السياسية. [5]

أما الإتجاه الثاني، فقد مثله الملك فيصل بن الحسين، وكان يدرك طبيعة التكوين الثقافي للمجتمع العراقي، لذا رفض اللجوء إلى إستخدام القوة لتحقيق الإندماج، وبناء الدولة العراقية القومية، وإنما أراد ذلك من خلال الوسائل السلمية. [6]

---

[1] – عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص8.

[2] – د. زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ،مطبعة الرابطة،بغداد،1953، ص62.

[3] – وسيم رفعت عبد المجيد، مصدر سابق، ص221.

[4] – د. عبد الجبار احمد عبد الله، الدولة العراقية بين جدلية التكوين والاستمرارية، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، 2007، ص132–133.

[5] – حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، المجلد الثالث، ط3، ترجمة سعد الحسني، بغداد، دار بابل، 2018، ص317–320.

[6] – د. وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص ص 262–264.

يتضح مما سبق، أن إهمال الإدارة البريطانية لحقيقة التكوين المجتمعي العراقي المنقسم ومساعي المكونين القوميين لبناء هوية قومية خاصة كان له تأثير كبير في عملية بناء الدولة العراقية حتى وقتنا الحاضر. بناءً على ذلك. يمكن ذكر بعض الملاحظات حول بدايات تأسيس الدولة العراقية.

1- إن تأسيس الدولة العراقية جاء تلبية للمصالح والإرادة البريطانية.

2- عدم حصول إتفاق بين مكونات المجتمع العراقي حول تأسيس الدولة العراقية ضمن إطار الحدود التي رسمت لها، والقيادة التي تم اختيارها.

منذ إصدار دستور عام 1925، إتجهت الحكومة العراقية نحو البت بعملية بناء دولة عراقية، ولجأت في سبيل تحقيق الإندماج وبناء الهوية الوطنية، إلى إتباع سياسات العنف، وإستخدام القوة لقمع مطالب المكونات الأخرى (الشيعية، والكوردية). [1] [2]

إن عملية بناء الدولة في العهد الجمهوري لم تختلف في سياساته كثيراً عن العهد الملكي. فمنذ عام 1958، جرت عملية تفكيك المؤسسات السياسية الملكية، وبناء مؤسسات سياسية جديدة، إلا أنها في ذات الوقت لم تحاول الإستجابة لمطالب المكونات المجتمعية بل إتبعت الآلية المركزية في الحكم حتى عام 2003.[3]

بعد نجاح ثورة 14 تموز 1958، حاولت القوى السياسية في العراق انذاك بناء دولة عراقية قومية عربية، حيث طرح عارف مسألة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة في 18 تموز 1958، عندما التقى مع عبد الناصر لأول مرة في دمشق. ولم يكن المشروع مرحباً به من قبل الكور والشيعة. [4]

إن أسباب ثورة 14 تموز كانت ذا طابع إجتماعي وسياسي، فالحدود السياسية التي رسمتها قوى خارجية لم تكن تنسجم مع التعدد الثقافي العراقي. وعندما انهار النظام الملكي وبدأت محاولات

---

[1] – WIMMER, Andreas, Democracy and Ethno Religious Conflict in Iraq, August.No72 Bonn, Germany, Center for Development Research, 2003, P.8.

[2]– د. كمال ديب، موجز تاريخ العراق: من ثورة العشرين إلى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ط1، بيروت، دار الفارابي، 2013، ص ص 63، 129.

[3] – MARR, Phebe. The modern history of Iraq. Routledge, 2012, P.81.

[4]– حنا بطاطو، مصدر سابق، ص125–126.

بناء دولة عراقية جمهورية، كان على العراق أن يختار بين إنشاء دولة مستقلة ذات طابع قومي، أو الانضمام إلى دولة عربية. [1]

إعتمدت النخبة السياسية في العراق خلال العهد الجمهوري على مؤسسة الجيش لفرض سلطتها وقمع معارضيها، وتميزت الحياة السياسية بعدم الإستقرار،

كما أن برنامج حزب البعث كان قائماً على تحقيق وحدة الامة العربية وبناء الهوية القومية. وقد نصت المادة الأولى من النظام الداخلي للحزب الصادر عام 1947، على أن العرب يشكلون امة واحدة، هذه الامة لها الحق الطبيعي في العيش في دولة واحدة. [2] فانعكست افكار الحزب وبرامجه في سياساته إتجاه المكونات المجتمعية في الدولة العراقية.

إن تعنت القيادات العربية، والكوردية، وإخفاقها في الوصول إلى إتفاق يرضي مطالب الطرفين القوميين البارزين في الدولة العراقية كان له نتائج سلبية على عملية بناء الدولة العراقية، فالقيادة القومية العربية، كانت ترى أنها تملك الحكم، والقوة، والسلطة، وينبغي على المكونات المجتمعية الأخرى الخضوع لها بما فيهم الكورد. وكانت القيادات الكوردية ترى، أنها صاحبة الكلمة الاخيرة في كوردستان، وتمتلك القدرة على زعزعة الإستقرار السياسي في الدولة العراقية. [3]

وفي حقبة السبعينات، وهي فترة حكم حزب البعث، وحتى عام 2003، ظل نسق التعامل مع المكونات الثقافية العراقية يسير بإتجاه دمج المكونات المجتمعية ، وعلى الرغم من بيان 11/ إذار / 1970، الذي منح الكورد الحكم الذاتي، إلا أنه لم يكن يرمي إلى الإعتراف بالتعددية الثقافية. [4] وحددت فترة زمنية أمدها أربع سنوات لتحقيق هذا الحكم، إلا أن الخلافات حول مضمونه برزت بين الطرفين وأدت في الأخير إلى إندلاع القتال الذي اسفر عنه إنتكاسة الثورة الكوردية إثر اتفاق الجزائر في 6/ 3/ 1975 بين العراق وايران. [5]

---

[1]– أ.د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط1، أيران، منشورات الشريف الرضي، 1974، ص9–10.

[2]– حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة القومية، النظام الداخلي، 2018، متوفر على: http://anyflip.com/rnvg/fkaj/basic

[3] – HIPPLER, Jochen. Violent conflicts, conflict prevention and nation–building–terminology and political concepts. Nation–building: a key concept for peaceful conflict transformation, 2005, P.9.

[4]– د. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكوردية 1958– 1970، لندن، دار اللام، 1990، ص166.

[5]– حامد محمود عيسى، المشكلة الكوردية في الشرق الأوسط منذ بدأيتها حتى عام 1991، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992، ص226.

عادت السلطات العراقية إلى إستخدام القوة ضد الكورد (حرب الابادة) في الثمانينيات، بفعل الحرب العراقية الايرانية وموقف الكورد منها الذي لم يرضِ السلطات العراقية، وكذلك بعد غزو العراق للكويت في التسعينات وهذا ما دفع القوى الدولية، التي أعربت عن قلقها ازاء وضع المدنيين الكورد في العراق، إلى إصدار قرار اممي رقم (688) في عام 1991. [1]

يمكن القول أن أول إشكالية في تأسيس الدولة العراقية تمثل في بناء دولة لا تتناسب مع مطالب المكونات المجتمعية من جهة، ومن جهة أخرى تعنت قيادات المكونات المجتمعية بشأن محاولة الوصول إلى حل يرضيها، وتناقض وإختلاف أهدافها التي كانت بعيدة عن التفكير في محاولة بناء دولة عراقية وطنية كانت لها آثار سلبية في عملية بناء الدولة العراقية.

بعد غزو الكويت في عام 1990، وصدور قرارات مجلس الأمن بالإنسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت، إندلعت إنتفاضات في العراق من جنوبه إلى المنطقة الكوردية، ولكن تم إجهاضها بفعل سيطرة القوات العراقية على مناطق الإنتفاضة، ومن ثم صدر قرار مجلس الأمن رقم (668) في نيسان 1991 حول إدانة أعمال العنف والقمع في العراق والدعوة إلى الحوار، ثم تطورت الأحداث إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي الحرب على العراق ليتم إسقاط النظام السياسي العراقي في 9/ 4/ 2003، ووقع العراق تحت الإحتلال الأمريكي المباشر حتى تموز عام 2003. [2]

فقد تم تأسيس مجلس الحكم المؤقت وفقاً لخطوط التقسيم الطائفي والعرقي في المجتمع العراقي، واعتبرت هذه الخطوة الأولى لعملية بناء الدولة العراقية الجديدة.. ليتم بعد ذلك تشريع قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والذي تضمن أهدافاً أساسية لدعم عملية البناء ، لتتحول من دولة موحدة إلى دولة فيدرالية حسب المادة (4) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في (2004/3/8). [3]

إن الاسس الفكرية لعملية بناء الدولة العراقية المعاصرة بعد عام 2003، تمحورت حول الآتي: [4]

---

[1]– فريد هاليداي وآخرون، الإثنية والدولة والاكراد في العراق وأيران وتركيا، ط1، ترجمة عبدالاله النعيمي، بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص119.

[2]– د. قحطان احمد سليمان، الاسس الفكرية لبناء الدولة في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، 2007، ص129.

[3]– د. قحطان احمد سليمان، مصدر سابق، ص 130.

[4]– د. قحطان احمد سليمان، مصدر سابق، ص129.

1- تحقيق الديمقراطية والعمل الحزبي.

2- إقامة الفدرالية.

3-الحفاظ على وحدة العراق ارضاً وشعباً.

حاولت الولايات المتحدة بناء دولة عراقية تمثل مختلف المكونات المجتمعية، وقد قطعت القوى السياسية العراقية شوطاً من خلال وضعها لدستورعام 2005، وإقرارها لنظام فدرالي ودولة اتحادية تمثل مكونات المجتمع العراقي. [1]

اتفقت القوى السياسية العراقية بالتنسيق مع قوات التحالف على تحديد موعد لإجراء الانتخابات في العراق، وذلك في كانون الثاني 2005، وقد شهدت الانتخابات اقبالاً من المكونين الشيعي والكوردي، في حين أن الغالبية من المكون السني لم يشاركوا فيها. [2]

وقد تفاوضت القوى السياسية العراقية بشأن دستور فدرالي يقدم اساساً لبناء وتطوير مؤسسات سياسية مشتركة، وقد حظي الدستور بموافقة شعبية من خلال عملية استفتاء جرت في (15- 10- 2005) وبلغت نسبة المشاركة فيها (63%) من مجموع الشعب العراقي، وتمت المصادقة عليه بنسبة (78.59%)، أما نسبة الرفض فقد كانت (21.41). [3] ليتم تنظيم الدولة العراقية كدولة اتحادية ذات نظام حكم جمهوري نيابي(برلماني) ديمقراطي.

2- ضعف السلطة السياسية العراقية

تمثل المؤسسات، الابنية والهياكل التنظيمية في المجتمع وهي قابلة للتغيير والتطور المستمر، فالمؤسسات تعبر عن طبيعة المجتمعات التي أنشأتها.[4]

إن السلطة هي ظاهرة تلازم المجتمع الإنساني، وتتمحور وظيفتها في الالتزام بالقواعد والاسس التي تسير إمور المجتمع، بهدف تقليل حدة الصراع بين الفئات المختلفة فيه. ويطرح

---

[1]- د. محمد فايز فرحات، الاحتلال واعادة بناء الدولة دراسة مقارنة لحالات اليابان وافغانستان والعراق، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص357.

[2]- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ط1، ترجمة مجاب الامام، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2007، ص32.

[3]- ياسين محمود عبابكر، دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، ط1، أربيل، مطبعة الحاج هاشم، 2013، ص213.

[4] – NORTH, DOUGLASS, C, Institutions: Institutional Change and Economic Performance, New York: Cambridge University Press ,1990, P P. 3-5.

البروفيسور (بالانديه) تعريفاً للسلطة السياسية، بأنها ضرورة في كل مجتمع من أجل مكافحة الفوضى. لكن هذا لا يعني أن السلطة تستند على عنصر الإكراه فقط. [1]

إن هذه الصفة تجعل السلطة السياسية مهمة وضرورية للدولة. وتأتي هذه الضرورة من إرتباطها بمسألة الشرعية، بمعنى الرضا من قبل المواطنين إتجاه السلطة السياسية.. وهذا يدل على أن الشرعية هي صفة جوهرية للسلطة السياسية. وقد إتخذها العالم الالماني الشهير ماكس فيبر (Max Weber) اساساً مهماً لبناء فكرته عن السلطة السياسية. التي هي عبارة عن ممارسة التأثير على الآخرين، ومن الافضل أن يكون هذا التأثير مبنياً على الرضا [2]

يرتكز مفهوم السلطة السياسية على عنصرين هما، القوة والرضا، ويعدان ضروريين في عملية بناء الدولة في العراق.. [3]

أما (تالكوت بارسونز) (Talcott Parsons) فيعرف السلطة بأنها " القدرة على تنفيذ الالتزامات بصفة شرعية كونها تمثل أهداف الجماعة". [4]

يتضح من التعريفات السابقة أن سلطة الدولة تكون مقرونة بعنصرين وهما:

أ-القدرة على فرض الإلتزام.

ب-إستخدامها بشكل شرعي، أي حصول الموافقة عليها.

أما في حالة اللجوء إلى القوة في استخدامها (السلطة)، ما يعني فقدانها للشرعية قد يؤدي إلى التسلط الذي يعني بدوره سوء إستخدام السلطة. [5]

بناءً على ذلك، يمكن توضيح عناصر السلطة، وأهميتها في عملية بناء الدولة كالآتي.

1-عنصر القوة، أكد كل من هارولد لاسويل(H.Lasswell) ودي جوفينل(De Jouvenel)،على أهمية عنصر القوة بالنسبة لاستمرارية السلطة السياسية، وهكذا فإن السلطة تتعاظم كلما تعاظم الجزاء، وتختفي كلما إنهار الخوف منها لدى الأفراد. ويؤكد جورج بيردو على عنصر القوة في

---

[1]- د. شيرزاد احمد النجار، دراسات في علم السياسة، ط1، اربيل- العراق، مطبعة وزارة الثقافة، 2004، ص205.

[2]- د. شيرزاد احمد النجار، مصدر سابق، ص206-207.

[3]- د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، الموصل، جامعة الموصل، 1986، ص104-105.

[4]- د. رباح مجيد الهيتي، إنهيار سلطة الدولة في العراق دراسة في علم الاجتماع السياسي، دمشق، دار العرب ودار نور، 2010، ص31.

[5]- د. رباح مجيد الهيتي، مصدر سابق، ص32.

السلطة عندما يعرف السلطة بأنها "قوة في خدمة فكرة" بالتالي فإن أداة السلطة من أجل إقامة الفكرة تكون القوة وليس القبول والرضا. [1]

2-عنصر الشرعية، يذهب موريس دوفرجيه إلى التأكيد على شرعية السلطة السياسية عبر ملائمتها للنظام الاجتماعي والثقافي (القيم، والعادات، والأعراف). والذي بدوره يفرض طاعتها على الآخرين.[2]

كما يرى (ماكس فيبر) ضرورة أن تكون السلطة السياسية قادرة على إستخدام الإكراه المادي المشروع. [3]

كما تعني السلطة معادلة بين طرفين (الآمر والمامور) فهي نفوذ يستمر الموافقة عليه، فتكون شرعية إذا لاقت الطوعية في الموافقة، أما إذا لم تلقى الموافقة عليها فتكون غير شرعية. [4]

تدور أهداف السلطة السياسية حول الآتي: [5]

1-توفير الحماية والامن الداخلي.

2-توفير السلام الخارجي للمجتمع.

3-العمل على تحقيق التقدم والاستفادة منه في التكامل والازدهار.

إن السلطة السياسية في العراق لعبت دوراً ذات تأثير سلبي في تفريق أهداف المجتمع، فلم تكن هناك أهداف مشتركة تسعى إلى تحقيقها كل مكونات المجتمع العراقي.

إن الإطار المؤسساتي للسلطة السياسية في العراق لم يجسد مطالب المكونات المجتمعية من خلال إتباعه الالية المركزية في الحكم للحفاظ على وحدة الدولة، التي تتميز بالتعدد المجتمعي وهذا ساهم بدوره في إضعاف سلطة الدولة. فالسلطة السياسية في العراق حتى عام 2003، لم تكن تعبيراً عن إراد ة ومطالب المجتمع ومكوناته بل أنها كانت مفروضة عليه.

إن لعنصر القوة (الإكراه) في السلطة وظيفة مزدوجة، فهي من ناحية توفر الامن والإستقرار ومن ناحية أخرى تحد من أنانية الأفراد. [1] كما أن شرعية السلطة تتمثل في إحترامها لحقوق وحرية أفراد المجتمع. [2]

---

[1]- جورج بوردو، الدولة، ط3، ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية، 2002، ص20-21.

[2]- موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ط1، ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية، 1991، ص130.

[3]- رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد 37، 2008، ص128.

[4]- د. رياح مجيد الهيتي، مصدر سابق، ص32.

[5]- د. حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص73.

وتعد الحكومة هي الجهاز الذي يمارس السلطة وعليه فإن الحكومة تجسد سلطة الدولة. وإن زوال شرعية السلطة أو شرعية الحكومة لا يعني زوال الدولة. [3]

تتسم الحالة العراقية بوجود دولة بصرف النظر عن طبيعة السلطة السياسية فيها ومدى فاعلية مؤسسات الدولة. [4]

إن السلطة السياسية في العراق هي سلطة تقليدية في بناءها المؤسساتي، فسلطة الدين، والقبيلة، والعشيرة كانت ولا زالت ذات تأثير سلبي فيها. [5]

إن استناد السلطة السياسية في العراق على مرجعيات تقليدية عشائرية ودينية، والتاريخ العميق للإستبداد السياسي، وغياب الثقافات الحاضنة لقيم المواطنة والشراكة، يشكل تحدياً لعملية بناء الدولة العراقية. [6]

إن عملية بناء الدولة العراقية، تتطلب أن يتناسب الإطار التنظيمي للسلطة السياسية في العراق مع طبيعة التكوين التعددي للمجتمع العراقي.

إن وجود الدستور لوحده لا يكفي لضمان الالتزام به، بل لا بد من توفير الاستعداد المسبق لإحترام النص الدستوري والالتزام بالعمل به من قبل القوى السياسية العراقية. [7]

ففي ظل واقع إجتماعي متعدد ومنقسم، وواقع اقتصادي يميل إلى الكفاف، وواقع أمنى وحقوقي غير مضمون، نتيجة ضعف مؤسسات الدولة، نجد أن الهويات الفرعية في العرق تميل إلى ابراز ذاتها كبديل عن الهوية الوطنية. [8]

تم تأسيس السلطة في العراق عبرمراحل تاريخه المختلفة إستناداً إلى إحتكارها من قبل الطرف القابض عليها، والذي عادة ما كان ممثل لجهة أو مكون معين، ويحاول بإستمرار تغليب ثقافة هذا المكون على الثقافات الأخرى وفق سياسات تعسفية. [9]

---

[1] – عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة، دار الفجر، 2001، ص72.
[2] – رعد عبد الجليل، مصدر سابق، ص132.
[3] – د. رباح مجيد الهيتي، مصدر سابق ص37.
[4] – د. محمد فايز فرحات، مصدر سابق، ص355.
[5] – د. رباح مجيد الهيتي، مصدر سابق ص171.
[6] – علي حسن الفواز، إشكالات الدولة الوطنية: من التاريخ إلىنسق الحداثة، دمشق– بغداد، دار نينوى ودار ميزوبوتاميا، 2012، ص212.
[7] – عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، 2005، ص66.
[8] – د. وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص 146.
[9] – د. سناء فؤاد عبد الله، الدول والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص303.

تعد أزمة الشرعية، وعجز السلطة السياسية في الدولة العراقية عبر مختلف مراحلها التاريخية على جعل نفسها بؤرة الولاء للفرد والمجتمع، وتراكم مختلف الولاءات الفرعية التي تؤشر وجود خلل في شرعية الدولة العراقية، تحدياً كبيراً تواجه عملية بناء الدولة العراقية. [1]

وعليه يمكن تحديد النقاط الآتية للدلالة على ضعف سلطة الدولة العراقية، ودورها في عملية بناء الدولة. كما يلي:

1-إن عملية بناء الدولة تتطلب أن تكون السلطة السياسية على درجة من القوة بحيث تستطيع أن تفرض سيطرتها الشرعية على كل إقليم الدولة، وهو ما عجزت عنها الدولة العراقية التي كان مجتمعها المتعدد أكثر قوة ورسوخاً. [2]

2-ضمن إطار (التغيير المؤسساتي) [*]، يذهب (ويليام هالال) [**] إلى الاعتقاد بأن المؤسسات ليست الا شيئاً مصطنعاً صممت لتلائم فترة من الزمن. [3] وإن السلطة السياسية تهدف إلى تحقيق غايات معينة منها، تنظيم المجتمع، وتحقيق مصالحه والحفاظ على أمن المواطنين. ومتى ما عجزت عن تحقيق وتأدية وظائفها يتعين إجراء تغيير تنظيمي مدروس ضمن إطار مؤسسات الدولة. وبتطبيق ذلك على الحالة العراقية نعتقد بأن عدم رسم إطار مؤسساتي – تنظيمي يعالج مشكلة التعددية المجتمعية منذ تأسيس الدولة العراقية، قاد إلى إضعاف سلطة الدولة وشرعيتها.

3-عمدت الدولة العراقية، وفي سبيل تقوية سلطتها، إلى زيادة مدى وظائفها، في الوقت الذي كانت فيه تتميزبضعف قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية، من حماية حدودها، والحفاظ على أمن مواطنيها. الأمر الذي أثقل كاهل الدولة، وساهم في ضعف سلطتها بدل أن يساهم في

---

[1]– د. اشواق عباس، ازمة بناء الدولة العربية المعاصرة مقاربة نقدية لمفهوم الاصلاح واشكالية التكامل العقلاني، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص49-51.

[2] – د. وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص ص 254، 255.

(*) ضمن إطار التغيير المؤسساتي يذهب ويليام هالال إلى التمييز بين التغيير المؤسساتي والتغيير التنظيمي المدروس بطريقة جيدة، فالتغيير المؤسساتي يتخطى التغيير التنظيمي ليركز على اصناف كاملة من التنظيمات التي تخدم مهمات اجتماعية مختلفة مثل حقل الاعمال والحكومة والتربية. في حين يركز التغيير التنظيمي على تصميم طريقة المعالجة التي يمكن من خلالها تحديد كيفية هيكلة الفعاليات الاجتماعية وكيفية التحكم بها. كما ان التغيير الاعتيادي– التنظيمي يحدث ضمن الحدود المؤسساتية وبطريقة منطقية، بينما يثير التغيير المؤسساتي الارتباك والمقاومة لانه يتنهك المعايير الاساسية التي تتمسك بها المؤسسات بشدة. كتحدي حافز الربح لدى الإنسان مثلاً. (ويليام هالال، 2009، ص٣٦٧، ٣٦٩)

(**)استاذ علم الإدارة في جامعة جورج واشنطن

[3]– ويليام هالال، التغير المؤسساتي: في تحويل بنية المجتمع، 2009، ص371.

تقويتها كما إعتقدت السلطات الحاكمة في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى بعد عام 2003، حيث نلاحظ زيادة مدى الدولة وضعف قوتها ما جعل العراق يقع في المربع الرابع من المصفوفة التي وضعها فرانسيس فوكوياما في كتابه بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: تأثيرمتغير التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية

إنعكس التعدد العرقي، والقومي، والديني، والطائفي، في المجتمع العراقي على التعدد السياسي، فبرزت في الدولة العراقية الفدرالية أحزاب سياسية تعكس خطوط الانقسامات الثقافية، كما أن العملية السياسية في العراق الفدرالي، ومؤسسات النظام السياسي العراقي باتت إنعكاساً لهذا التعدد المكوناتي– الثقافي. مع ملاحظة أن المجتمع العراقي يشهد تنوع كثيف ومتداخل في المجال الثقافي، لكن ما يهمنا في إطار بحثنا هي تلك المكونات التي نشهد لها إنعكاساً في المجال السياسي. وبالشكل الآتي:

1- المكونات المجتمعية العراقية

يضم العراق ثقافات مختلفة ومنقسمة ما جعله أمام تحدي بناء الهوية الوطنية التي تتفق مع نظرية التعددية المجتمعية في حين تتعاكس الهوية القومية معها (نظرية التعددية المجتمعية/ الثقافية)

في عام 1932، عندما حصل العراق على إستقلاله الكامل بخروجه من الانتداب البريطاني وقبوله عضواً في عصبة الأمم في (3 اكتوبر 1932)، كان عدد سكانه من المكون العربي السني يبلغ نسبة (21%)، في حين بلغ نسبة السكان من المكون الكوردي (14%)، بينما شكلت نسبة المكون العربي الشيعي (53%). و(5%) من غير المسلمين أهمهم اليهود، و(6%) مجموعات دينية ولغوية أخرى.[1]

في حين، أن احصاء عام 1947، قد حدد نسب المكونات المجتمعية في العراق، علماً أن الاحصاءات التي اجريت بعد ذلك لم تحدد نسب المكونات فقد جاءت خالية من سؤال الهوية. فقد بلغ نسبة العرب الشيعة 51.4%، في حين بلغ نسبة السنة من العرب 19.7%، أما الكورد فقد بلغت نسبتهم 18.4%، هذا بالاضافة الى المكون المسيحي الذي حصل على 3.1%، واليهود 2.6%، والتركمان

[1] – WIMMER, Andreas, Democracy and Ethno Religious Conflict in Iraq, August.No72 Bonn, Germany, Center for Development Research, 2003, P.6.

الذين بلغت نسبتهم ما يعادل 2% من نسبة سكان العراق، والكورد الفيلية 0.6%، والكورد الشبك واليزيديون 0.8%، والصابئة 0.2% من نسبة سكان العراق. [1] [2]

بقدر تعلق الأمر بموضوع بحثنا، فسوف نأتي على توضيح التعددية المجتمعية من خلال المكونات الثقافية العراقية وفق خطين أساسيين لهما تأثيرهما في العملية السياسية وكالآتي:

أ: المكونات القومية العراقية. عمدنا إلى التقسيم القومي للمكونات العراقية إستناداً إلى معيار اللغة، وبناءً على ذلك ينقسم العراق قومياً الى : [3]

ب: المكونات الدينية العراقية. تتضمن المسلمون، وينقسمون إلى طائفتين (الطائفة السنية، الطائفة الشيعية)، والمسيحيون، وهم ينقسمون إلى سريان وكلدو آشوريون، وهناك المكون الأيزيدي الذي يعد قومياً ضمن المكون الكوردي، اما دينياً فهو مختلف، وكذلك الصابئة المندائيون. [4]

فالقوى الاجتماعية – السياسية الكبرى في العراق تتمثل في ثلاث مكونات قومية، دينية، طائفية، وهم الكورد، والعرب السنة، والعرب الشيعة. [5]

إن خطوط الانقسامات المجتمعية هذه جعلت الأمر أكثر تعقيداً، وأكثر صعوبة، فيما يتعلق بإيجاد مقاربة نستطيع وفقاً لها تقسيم المكونات المجتمعية العراقية، فالعامل القومي لدى بعض الجماعات له تأثير أكبر من العامل الديني، كما في حالة الكورد كمكون قومي، أما في حالة المكون العربي نجد أن العامل الديني الطائفي له تأثير أكبر، وانعكاس واضح في المجال السياسي من العامل القومي.

ينقسم المجتمع العراقي قومياً، ودينياً، وطائفياً، إلى ثلاث مجموعات كبرى، (الشيعة، السنة، الكورد) وهي تشكل قوى سياسية بارزة، وذات أغلبية عددية، ولها تأثيرها الواضح في العملية السياسية في الدولة العراقية ومؤسساتها المختلفة. علماً أن المكون الشيعى محسوب على العرب الشيعة، والمكون السني محسوب على العرب السنة، في حين أن المكون القومي الكوردي ينقسم دينياً إلى عدة طوائف منهم، مسلمون سنة وشيعة، بالإضافة إلى الإيزيدية، والشبك، والكاكائية، والفيلية، الذين يعدون قومياً ضمن المكون الكوردي، أما سياسياً فلهم تمثيل سياسي ضمن إطار

---

[1]– مديرية النفوس العامة، (احصاء السكان)، المملكة العراقية، وزارة الشؤون الأجتماعية، 1947.
[2]– حنا بطاطو، مصدر سابق، ص57.
[3]– سعد سلوم، العراق التعددية ومستقبل المواطنة في ظل التحولات الراهنة، 2015، ص105.
[4]– رشيد الخيون، الاديان والمذاهب في العراق، ط2، بغداد، منشورات الجمل،2007، ص ص 21، 461.
[5]– سعد سلوم، مصدر سابق، ص 109–110.

المكونات ذات الأقلية العددية، وهناك مكونات أخرى مثل المكون القومي التركماني، والمكون الديني المسيحي. سنأتي على توضيحها، كما هو آتٍ:

أ: التعددية القومية

1- **العرب (الشيعة):** يمثل الشيعة أحد أكبر مكونات المجتمع العراقي، غالبيتهم من العرب الشيعة، وتمركز وجودهم في جنوب العراق، وهناك كورد شيعة، وتركمان شيعة، ولكن إنعكاسهم في المجال السياسي جاء تمثيلاً للعرب الشيعة في العراق. ويعد الشيعة في العراق مجموعة طائفية عانت تاريخياً من الإضطهاد والقمع حتى عام 2003. [1] وإن اندراج مكونات شيعية غير عربية ضمن إطار المكون الشيعي العربي في العراق يعد مصدراً للصراع الشيعي- الكوردي في المجال السياسي في الدولة العراقية بعد عام 2003

2- **العرب (السنة):** يعد المكون السني أحد المكونات العراقية ذات الأغلبية العددية، حكموا العراق على إمتداد فترة طويلة. واجهوا المختلفين عنهم قومياً، وطائفياً، بأساليب عديدة. [1]

3- **الكورد:** يعد الكورد ثاني أكبر مكون قومي في المجتمع العراقي، وذلك بعد المكون العربي ينتمي أغلب الكورد إلى شمال العراق (كوردستان العراق). [1] وينقسم الكورد دينياً، وطائفياً الى (سنة، وشيعة، وإيزيدية، وكاكائية) ضمن هذا الإطار الديني أو الطائفي يشتمل المكون الكوردي على الكورد الفيليون، والكورد الأيزيديون، والكورد الشبك. [2]

هنالك الكثير من الإنتهاكات التي ارتكبت ضد المكون الكوردي في العراق وفق تقرير أعدته "جماعة حقوق الإنسان الدولية"[*] عام 2009. فالكورد من سنجار إلى مدينة خانقين القريبة من الحدود العراقية الإيرانية، مروراً ببعشيقة، ودهوك، وأربيل، وكركوك، وديالى، وسليمانية، تعرضوا لسياسات القمع من إبادة، وتهجير، والتغيير الديموغرافي، والتعريب القسري. لذا أصرت السلطات

---

[1]- عبد المنعم شيحة، المواطنه الطائفية، العراق من حلم المواطنة إلى المواطنة الطائفية، المغرب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2016، ص11.

[2]- رشيد الخيون، الاديان والمذاهب في العراق، ط2، بغداد، منشورات الجمل،2007، ص ص 505، 73.

(*) جماعة حقوق الإنسان الدولية: منظمة غير حكومية تعمل من أجل ضمان حقوق الأقليات العرقية،والدينية،واللغوية،والسكان الاصليين في جميع انحاء العالم. من أجل التعاون والتفأهم بين الجماعات المختلفة. تعمل مع أكثر من (150) منظمة في نحو (50) بلداً. يضم مجلسها الاداري الذي يجتمع مرتين في السنة اعضاء من (10) بلدان مختلفة. تتمتع المنظمة بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة. وبصفة مراقب لدى المفوضية الافريقية لحقوق الإنسان)

الكوردية في إقليم كوردستان بعد أحداث عام 2003، على ضرورة إرجاع المناطق الكوردستانية التي تقع خارج إدارة الإقليم، وتطبيق سياسة التطبيع. [1]

وقد جرى تقسيم المكون الكوردي لأسباب سياسية إلى عدة أجزاء، فجاء تمثيلهم في البرلمان العراقي وفقاً لذلك، فأصبح للكورد الايزيديون والكورد الشبك، والكورد الفيليون، مقاعد ضمن نظام الكوتا الذي تم إقراره لدعم مساهمة المكونات التي تشكل "أقلية" في العملية السياسية.

التركمان: يعيشون في شمال العراق في قوس يمتد من تلعفر غرب الموصل، وأربيل التون كوبري، وكركوك، وتوز خورماتو، وكفري، وخانقين، ويعد التركمان ثالث الجماعات القومية الرئيسية في العراق بعد العرب والكورد، ويعدون دينياً مسلمون، [2] أما طائفياً فينقسمون بين المذهبين السني والشيعي. [3] ولهم مقاعد للتمثيل السياسي في البرلمان العراقي بالإضافة إلى وجود أحزاب سياسية تمثل المكون التركماني.

ب :التعددية الدينية(*).

المسيحيون

إن للمسيحية تاريخ قديم في العراق قد يعود إلى بدايات التبشير بالديانة المسيحية. [4] وينقسم المسيحيون دينياً إلى ارثوذكس، وكاثوليك، وبروتستانت. أما قومياً فهم يتوزعون بين آشوريين، وكلدان، وأرمن، وسريان.[5]

---

[1]– بريتي تانيجا، صهر ونزوح واستئصال: جماعات الأقليات في العراق منذ عام 2003، ترجمة عبدالاله النعيمي، منظمة جماعة حقوق الأقليات الدولية MRGI،2009، ص24–25.

[2]– سعد سلوم، مصدر سابق، ص111.

[3]– بريتي تانيجا، مصدر سابق، ص8.

(*) وهناك اليهود : كان المكون الديني اليهودي واحداً من مكونات المجتمع العراقي، إلا أن وجودهم في العراق قد تلاشى بسبب سياسات وظروف معينة عبر التاريخ العراقي. فلم يعد لهم وجود ولا تاثير في العملية السياسية في الدولة العراقية. وكذلك العراقيون من أصول إفريقية، وهم اقلية عراقية تنحدر من إصول أفريقية متعددة جاءوا إلى العراق عبر مراحل التاريخ الإسلامي، و استوطنوا في مناطق مختلفة في جنوب العراق، ومنهم من هو نوبي وزنجياري وهناك من هو من غانا وأثيوبيا يتركزون في محافظة البصرة ومدن أخرى في جنوب العراق، إن هذه المكونات الثلاث وهم(الصابئة،واليهود، والعراقيون من إصول إفريقية) ليس لهم تأثير واضح في المجال السياسي لذا لا نجد لهم أهمية تذكر في مجال بحثنا، فتلاشي الوجود اليهودي في العراق، وعدم وجود تمثيل سياسي مؤثر للصابئة، وكذلك العراقيون من إصول أفريقية يوضح ضعف أو غياب أي تاثير لهم في المجال السياسي.(سلوم،2015، ص111)

[4]– رشيد الخيون، مصدر سابق، ص163.

[5]– سعد سلوم، مصدر سابق، ص110 –111.

ينقسم المسيحيون في الدولة العراقية إلى(14) طائفة مسيحية، يشكلون (12) حزباً سياسياً، و (7) وحدات مسلحة لذا يصعب تحقيق إتفاق مسيحي حول العديد من القضايا مثل مستقبل المناطق المتنازع عليها بين العاصمة بغداد، وإقليم كوردستان، وطبيعة تمثيلهم في البرلمان العراقي. [1]

وتصل مشاركتهم السياسية إلى مستوى وزاري، وبرلماني.

1- الكورد الإيزيديون:

يعد الإيزيديون مكوناً قومياً كوردياً، وأصبح لهم تمثيل سياسي ضمن مقاعد (الكوتا) في البرلمان العراقي، أما دينياً فهم يدينون الديانة المعروفة بالديانة الإيزيدية. [2]

يسكن المكون الإيزيدي في الشمال، والشمال الغربي من العراق في المنطقة المحيطة بجبل سنجار غربي الموصل، وفي قضاء الشيخان التابعة لمحافظة نينوى ادارياً، وبعض قرى ونواحي، قضاء تلكيف، وناحية بعشيقة، واقضية زاخو وسيميل في محافظة دهوك. [3]

إن لغة الإيزيديين هي الكوردية، في حين أن لغة الصابئة المندائيين الرئيسية هي الارامية، بينما نجد أن إحصاء عام 1977، إعتبر الإيزيديين عرباً، وكذلك الصابئة المندائيين في حين أن ذلك مناف للواقع. إلا انها جاءت ضمن إطار سياسات النظام السياسي العراقي انذاك. [4]

2- الصابئة المندائيون:

جماعة عرقية ودينية، تقطن على ضفاف دجلة والفرات وسط وجنوب العراق. تعايشت مع سكان المنطقة بسلام، ولعبت دوراً مهماً في الإنتاج، كصناعة القوارب وآلات الحصاد والحدادة والنقش على الفضة، [5] يبلغ عددهم(15937) وفق آخر إحصاء عراقي يوضح نسب المكونات وذلك سنة 1977م. [6]

ويتركز المندائيون بشكل رئيسي اليوم في بغداد ومناطق الأهوار. [7] و حسب المرسوم الجمهوري رقم (10) لعام 1972 تمتع الصابئة بأربع عطل رسمية تصادف فيها مناسباتهم الخاصة(*). [1]

---

[1]- سعد سلوم، مصدر سابق، ص 23-24.
[2]- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص ص 73، 83.
[3]- سعد سلوم، مصدر سابق، ص26.
[4]- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص21.
[5]- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص25.
[6]- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص65.
[7]- بريتي تانيجا، مصدر سابق، ص15-16.

لم يتبى المندائيون كطائفة دينية أو جماعة عرقية حزباً أو عملاً سياسياً إلا بعد سقوط النظام السياسي السابق في 9 ابريل 2003، حيث تأسس التجمع الديمقراطي المندائي كحزب خاص ومغلق للصابئة المندائيين في آب 2003. [2] حيث أن الدين المندائي لا يقر الولوج في العمل السياسي ولا يعني بالسلطة والدوله عموماً. [3] فليس من تقاليد دينهم الإهتمام بالشأن السياسي بالرغم من سعي جماعة منها إلى تأسيس حزب سياسي، إلا انه تأسس خارج رغبة رجال الدين أو مجلس الطائفة الروحاني الأعلى بالعراق. لذا نجد أنهم حُسبوا على المكون العربي نسبة إلى تواجد أبناءها في الأحزاب السياسية العربية السنية والشيعية. [4]

يعتقد المندائيون أن أكبر خطر يواجهونه في العراق بعد عام 2003، هو خطر إنقراضهم، وذلك يعود إلى أعمال العنف التي تمارس ضدهم كمكون صغير في العراق. في الوقت الذي يمنعهم دينهم من اللجوء إلى العنف أو إستخدام السلاح. [5]

في حين. ذهب حنا بطاطو إلى تقسيم العراق جغرافياً، وفقاً للخطوط الثقافية للمكونات المجتمعية العراقية. فقد أوجد ثلاثة مناطق جغرافية كل منها يشكل فيها أحد المكونات البارزة أغلبية وكما يلي: [6]

1- النطاق الجغرافي للمكون الشيعي، فمنذ تأسيس الدولة العراقية كان النطاق الجغرافي للمكون الشيعي يغطي جميع المحافظات الواقعة إلى الجنوب من بغداد، وتشمل الكوت، وواسط، والحلة (بابل)، وكربلاء، والديوانية (القادسية)، والمنتفك (ذي قار)، والعمارة (ميسان)، والبصرة. أما في تركيبها القومي العرقي فقد كانت المنطقة ذات أغلبية عربية، مع وجود أقلية عددية إيرانية في البصرة، وكربلاء، والنجف، بالإضافة إلى وجود أقلية عددية سنية في مناطق متفرقة ضمن النطاق الجغرافي الشيعي، لا سيما في البصرة والناصرية.

(*) يوماً للعيد الكبير و يصادف (27- 28) من شهر تموز، ويوم واحد للعيد الصغير ويصادف (11) تشرين الأول / أكتوبر، ويومان لعيد الخليقة ويصادف (24) إذار، ويوم واحد لعيد يحيى المعمدان ويصادف (28) أيار. (الخيون، 2007، ص٦٥، ٦٦)

[1]- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص65-66.

[2]- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص67.

[3]- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص67-69.

[4]- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص6-7.

[5]- بريتي تانيجا، مصدر سابق، ص15-16.

[6]- حنا بطاطو، مصدر سابق، ص54.

2- النطاق الجغرافي للمكون السني، يضم وديان الفرات فوق بغداد ودجلة بين بغداد والموصل، تلك الوديان كان يقطنها المكون العربي السني مع وجود أقلية عددية من المكون الشيعي في بلد، والدجيل، وسامراء، وضمن إطار هذه المنطقة كان هناك شريط يقع على طول الخط البريدي بين بغداد، والموصل، وإسطنبول، يضم مستوطنات تركمانية شيعية، في تلعفر، وداقوق، وطوز خورماتوا، وقره تبه، بينما كانت سنية في التون كوبري، وكركوك، وكفري، وأربيل.

3- النطاق الجغرافي للمكون الكوردي، ويقع في الشمال، والشمال الشرقي من العراق، وشمل هذا النطاق الكورد السنة، وبالرغم من وجود نقطة تقاطع في الطائفة السنية بين منطقة العرب السنة، والنطاق الكوردي السني، إلا أنه كان هناك إختلاف بين المذاهب السنية فيما بين المكون القومي العربي والمكون القومي الكوردي بالاضافة إلى إختلافهم القومي الواضح.

ضمن إطار هذا التقسيم القومي الديني للمجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية، وحتى بعد 2003، يمكن ذكرملاحظتين وهما كالآتي:

1- بالرغم من وجود المكونات المجتمعية العراقية التي تشكل الأغلبية في مناطق جغرافية معينة، لكن ذلك لا ينفي وجود مكونات شكلت اقليات عددية ضمنها مثل، وجود مكون عربي سني في مناطق ذات أغلبية شيعية، وكذلك وجود مكون شيعي في مناطق ذات أغلبية سنية، بالإضافة إلى وجود مكون كردي صغير في مناطق عربية. [1]

2- وجود مجتمعات لا إسلامية صغيرة ضمن نطاق المكونات المجتمعية الثلاثة الكبرى (الشيعي، السني، الكوردي) مثل المكون المسيحي، والإيزيدي، والصائبي، واليهودي، بالرغم من إضمحلالها بعد هجرة اليهوديين من العراق. [2]

وفي نطاق عملية بناء الدولة يعد إهمال تأثير متغير التعددية المجتمعية قد يؤدي إلى نتائج سلبية وكارثية بالنسبة للدولة العراقية. فقد شهد المثلث السني، (يمتد من الفلوجة، والانبار، وتكريت، واجزاء من بعقوبة، والموصل، ومركزه اللطيفية جنوب بغداد.) بعد عام 2003، أعمال عنف حيث سعت جماعات دينية إلى تحريك فتنة دينية ومذهبية لتغذية حرب أهلية بين الشيعة والسنة، وكانت أكثر حدة بين عامي 2006- 2007، أثر تفجير مساجد شيعية،

[1]- حنا بطاطو، مصدر سابق، ص54-55.
[2]- حنا بطاطو، مصدر سابق، ص54.

وأخرى سنية، وتبادل الاتهامات بين الطرفين، وفي المقابل ظهور الجيش المهدي بقيادة (مقتدى الصدر) في عام 2003، ورغم أواصر المذهب الجعفري التي تجمعهم فهم يختلفون في الرأي والهدف إتجاه التمثيل السياسي. [1]

2- التعددية المجتمعية في العراق متغير مستقل

إن تأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية كان واضحاً منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921. ويتضح ذلك من خلال ما ذهب إليه الملك فيصل ضمن إطار المحاولات التي جرت من أجل بناء الهوية الوطنية في الدولة العراقية، حيث كتب في مذكرته إلى بعض الساسة قائلاً " أقول وقلبي ملآن أسى أنه في إعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة" (ينظر:مذكرة الملك فيصل إلى بعض الساسة العراقيين في 15/إذار/1932) [2]

لذا أراد الملك فيصل وحكومته تشكيل شعب عراقي، عبر التهذيب والتدريب والتعليم، وبناء هوية وطنية تجمعه، إلا أنه في ذات الوقت أدرك صعوبة تحقيق ذلك في ظل ظروف كهذه. وقد قدم خطته من أجل بناء الهوية الوطنية العراقية، وكان من ضمن ما تضمنه هو بناء القوة من خلال بناء الجيش، بالإضافة إلى إحترام حقوق المكونات المجتمعية، والمساواة بين الطوائف الدينية. (ينظر: مذكرة الملك فيصل إلى بعض الساسة العراقيين في 15/إذار/1932) [3]

إن الإعتراف بتأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية الدولة العراقية ينبغي أن يترتب عليه بناء دولة ذات تعددية مجتمعية تقوم على الاسس الآتية:

1- إن الدولة متعددة الثقافات ترفض فكرة أن تكون الدولة ملكاً لجماعة قومية معينة. [4]

2- إن الدولة متعددة الثقافات تنبذ سياسة بناء الدولة القومية التي قد تنطوي على سياسات التهميش. وتقبل بدلاً عن ذلك أن يكون الأفراد قادرين على الوصول إلى مؤسسات الدولة، ويتم التعامل معهم وفق مبدأ المساواة من دون أن يضطروا إلى انكار هويتهم الثقافية. [5]

---

[1]- رشيد الخيون، مصدر سابق، ص6.
[2]- عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص12.
[3]- عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص12.
[4]- ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ج1، ترجمة امام، امام عبد الفتاح، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،2011، ص87.
[5]- ويل كيمليكا، مصدر سابق، ص87.

3- تعترف الدولة متعددة الثقافات بالظلم التاريخي الواقع على مكونات مجتمعية معينة، ويكون للدولة الإستعداد لمعالجة وتصحيح الأوضاع. [1]

يمكن تصور التفاعلات بين المكونات الثقافية في أي مجتمع من خلال مظهرين أساسيين هما: تجانس الوحدات الجزئية، وإندماجها في إطار الكل الموحد أولاً، وثانياً بروز مؤشر الإنقسام وعدم التعايش الناتج عن غياب التجانس المجتمعي، ما يولد بيئة ملائمة لبروز الخلافات والتوترات. [2] وإن المظهر الثاني رافق عملية بناء الدولة العراقية منذ تأسيسها، وحتى سقوط النظام السياسي وإنهيار مؤسسات الدولة العراقية بعد أحداث عام 2003.

إنعكس تأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية من خلال أزمة الهوية التي تظهر كما يعتقد البروفيسور (لوشيان باي) عندما تكون التحديات المادية والنفسية غير ملائمة، وغير مقبولة في ظل الظروف التاريخية الجديدة. وإن أزمة الهوية هذه تتعلق بالنزاعات ما بين المجموعات العرقية (الإثنية)، وتأثيراتها في بناء هوية وطنية عراقية. [3]

لقد كانت مسألة (هوية العراق) و(من هو العراقي ولمن ينتمي؟) تمثل نقطة محورية أساسية في عملية بناء الدولة العراقية. وقد حاول الملك فيصل الأول إيجاد حلول لهذه المعضلة، وكان يعتقد أن العراق تنقصه الوحدة الفكرية، والملَية، والدينية لذا فهو مبعثر القوى ومنقسم مجتمعياً. وإن ذلك يتطلب بدايةً بناء جيش قوي، والإهتمام بالتربية والتعليم، والفصل بين السلطات. [4]

هذا يوضح أن السياسات العراقية منذ العهد الملكي لم تتمكن من بناء هوية وطنية للدولة العراقية بالرغم من ميلها بإتجاه بناء دولة عراقية ذات هوية قومية عربية، ويتضح ذلك من خلال الدساتير العراقية بدءاً بالقانون الاساسي العراقي لعام 1925، الذي منح الملك صلاحيات إنشاء إتحاد مع الدول العربية، وكذلك إعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد.

---

[1]- ويل كيمليكا، مصدر سابق، ص87.

[2]- حسان بن نوى، تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، ط١، مصر، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٥، ص11.

[3]- د. شيرزاد احمد النجار، تحديد هوية العراق امر معقد وصعب، 2005، متوفر على: https://www.aljazeera.net

[4]- د. شيرزاد احمد النجار، مصدر سابق

إن الإخفاق في عملية بناء الدولة العراقية ولد العديد من الازمات ومنها أزمة الهوية، وأزمة الإندماج والتكامل، مما أدى إلى تآكل شرعيتها، وسقوط مؤسساتها أثر احداث 9 نيسان 2003. (1)

إستمرت محاولات بناء الهوية الوطنية في ضوء عملية بناء الدولة العراقية خلال العهد الجمهوري (الجمهوية الأولى والثانية)، لتتوضح معالم توجه العراق نحو القومية العربية، لا سيما في ظل آيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي الذي نادى بالوحدة العربية، والكفاح ضد الاستعمار. لذا شهد العراق خلال العهد الجمهوري صراعاً دموياً مع القوى اليسارية الديمقراطية التقدمية، والحركة التحررية الكوردية. (2)

إن هذا التحدي هو أهم ما يواجه عملية بناء الدولة في العراق الجديد، وبدل أن تسعى الانظمة والحكومات إلى إتباع سياسات التكامل لتحقيق الوحدة الوطنية، فقد سعت على مر تاريخها السياسي إلى ترجيح كفة الفئة الحاكمة، وتهميش المكونات المجتمعية، وبذلك إختلت العلاقة بين السلطة السياسية المركزية، والمجتمع المتعدد. (3)

إن الإعتقاد الذي كان سائداً ولا زال لدى العديد من القوى السياسية والاكاديمية بأمكانية بناء الدولة العراقية وفق نموذج الدولة –الامة تأثراً بالعديد من الدول القومية في العالم، قد يكون غير ممكناً. وذلك بسبب تأثير متغير التعددية المجتمعية. وعليه فإن عملية بناء الدولة العراقية وفق نموذج الدولة –الامة، يتبعه سياسات الادماج، ومحاولات توحيد المجال السياسي، وقمع القوى السياسية التعددية المسيطرة على العملية السياسية في العراق. وهذا ينافي الإسلوب الديمقراطي في الحكم، وقد يهدد بإنهيار الدولة العراقية. فالخطاب القومي العربي الوحدي في الوقت الذي يمثل فيه خطاب التوحد والانصهارعلى مستوى العالم العربي، إلا أنه يمثل خطاب التجزئة والإنقسام على مستوى الدولة العراقية.

إن الأحزاب السياسية التي كانت قوى معارضة لنظام الحكم في الدولة العراقية قبل عام 2003، شكلت مع أحزاب أخرى جديدة تأسست بعد عام 2003، البناء السياسي الجديد في

---

[1]– أ.م.د. احمد شكر الصبيحي، الاشكاليات السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 13، 2017، ص126.

[2]– د. شيرزاد احمد النجار، مصدر سابق

[3]– إبراهيم فتاح صابر، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية العراق كحالة دراسة، رسالة ماجستير، أربيل، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، 2008، ص55.

العراق، وإتخذت طابعاً دينياً، وطائفياً، وقومياً، يعكس واقع المجتمع المنقسم أو المتعدد في الدولة العراقية، فبرزت كأحزاب اسلامية (شيعية، وسنية)، واحزاب كوردية، بالاضافة إلى أحزاب تمثل مكونات مجتمعية أخرى كالاحزاب التركمانية، والاحزاب المسيحية. [1]

تغير شكل الدولة العراقية، وبرز تأثير متغير التعددية المجتمعية بعد عام 2003 بشكل واضح، وذلك من خلال إعطاء الفرصة للقوى السياسية التي تشكلت على اسس قومية ودينية للمشاركة في عملية بناء الدولة، وفقاً لخطوط التقسيم القومية والمذهبية، وذلك بحسب وزنها السكاني. وخاصة القوى الشيعية، والقوى الكوردية، والقوى السنية، والقوى الممثلة للمكون التركماني، والمكون المسيحي، وطوائف أخرى من تركيبة المجتمع العراقي. فأصبح التمثيل السياسي في مجلس الحكم المؤقت (الذي تألف من 13 عضو عن الشيعة، و 5 أعضاء عن الكورد، و5 عن السنة، وعضو واحد لكل من التركمان، والمسيحية) [*]، ثم في الوزارة المؤقتة (المكونة من 33 وزيراً برئاسة شيعية، 17 وزير شيعي،7وزراء لكل من الكورد والسنة، ووزيرتركماني، وآخرمسيحي)، والمجلس الوطني المؤقت (يرأسه كوردي وله نائبان أحدهما شيعي وآخر سني) وفقاً للوزن السكاني لكل مكون من مكونات المجتمع العراقي. حيث كان قد تم الاتفاق على نسب المكونات المجتمعية العراقية، من دون وجود تعداد سكاني فعلي يحتوي سؤال عن القومية والمذهب، بناءً على ذلك يشكل الشيعة نسبة 60%، والكورد نسبة 20%، اما السنة فيشكلون نسبة19% من مجموع السكان. وكما موضح في الجدول رقم (7). [2]

إستمر تأثير متغير التعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية حتى سقوط النظام السياسي العراقي في 9ابريل/نيسان 2003. لتبدأ مناقشات مستفيضة لبناء هوية وطنية عراقية تعترف بالتعددية القومية، والدينية، والمذهبية، في المجتمع العراقي. فجاءت مسودة الدستور العراقي

---

[1] – د. رغد نصيف جاسم وعجيل عبد الكاظم خضير، تأثير النخبة السياسية في قيادة الاحزاب السياسية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد17، 2019، ص93.

(*) الشيعة: د. ابراهيم الجعفري ،د. احمد شياع البراك، د. احمد الجلبي، د. أياد علاوي، حميد مجيد موسى، عبد الكريم المحمدأوي، د. سلامة الخفاجي، محمد بحر العلوم، د. موفق الربيعين، وائل عبد اللطيف، د. رجاء حبيب الخزاعي، عز الدين سليم، عبدالعزيز الحكيم. أما السنة فقد مثلهم في مجلس الحكم المؤت كل من: د. عدنان الباججي، غازي عجيل الياور، د. محسن عبد الحميد، نصير الجادرجي، سمير شاكر محمد. في حين مثّل الكورد كل من جلال طالباني، مسعود البارزاني، دارا نور الدين، د. محمود عثمان، صلاح الدين محمد بهاء الدين. أما التركمان فقد مثلهم صون كول جابوك. والمسيحية مثلهم يونانديم كنا. (الكبيسي،2013)

[2] – يحيى الكبيسي، العراق: الاحتجاجات وازمة النظام السياسي، ط1، الدوحة–قطر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2013، ص10.

الدائم لتعلن أن "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الإسلامي، والشعب العربي فيه جزء من الامة العربية". [1]

إعتبر الامين العام للجامعة العربية هذه الصياغة"وصفة للفوضى." وطلب تفسيراً لها. كما رفض العرب السنة وجزء مهم من العرب الشيعة هذا النص. على أثر ذلك، ناقشت الجمعية الوطنية العراقية هذه المسألة وجاء في المادة(3) من النص الجديد من مسودة الدستور العراقي أن "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الإسلامي، وعضو مؤسس وفعال في الجامعة العربية وملتزم بميثاقها" [2]

ففي الوقت الذي تعد فيه إستعداد الزعامات السياسية للإتفاق مسألة مهمة في عملية بناء دولة متعددة الثقافات كما يذهب إلى ذلك آرنت ليبهارت في إطار نموذجه التوافقي، نلاحظ الإختلاف في أهداف ومطالب القوى السياسية العراقية، الممثلة عن المكونات المجتمعية (الشيعية، والكوردية، والسنية، والتركمانية، والمسيحية) الذي ساهم في إضعاف سلطة الدولة العراقية وأعاق عملية بناءها.

فقد سعت القوى الشيعية من خلال مشاركتها في العملية السياسية في العراق بعد 2003، إلى محاولة بناء دولة عراقية يكون فيها المكون الشيعي القوة الرئيسية والفاعلة. كما أنهم وافقوا على المشروع الفدرالي في العراق على أن تكون فيدرالية محافظات مع وجود ضمانات دستورية بعدم لجوء أي مكون إلى الإنفصال وتقسيم العراق وتهديد وحدته. [3]

في حين، ذهبت القوى السنية إلى رفض المشروع الفدرالي لأنه سيؤدي في اعتقادهم إلى تقسيمه بين الشيعة والكورد. لذا فهم أرادوا في ظل الدولة العراقية الجديدة، أن يحتفظوا بمكانتهم كسلطة سياسية تملك مفاتيح اللعبة، وخبرات قيادة الدولة، وذلك إستناداً إلى أنهم الطبقة التي سيطرت على مقاليد الحكم في الدولة العراقية منذ تأسيسها. [4]

إلا أن المطالب الكوردية تمحورت في ظل الدولة العراقية الجديدة في الحصول على إمتيازات أكثر، والمشاركة في السلطة ضمن عراق ديمقراطي فيدرالي. وقد واجه الكورد مشكلات

---

[1]– د. شيرزاد احمد النجار، مصدر سابق

[2]– د. شيرزاد احمد النجار، مصدر سابق

[3]– د. سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراف، التقرير السنوي الثامن، بغداد، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2005، ص218–219.

[4]– د. سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص 220.

عديدة في ظل الدولة العراقية الجديدة بعد سقوط النظام السياسي العراقي في عام 2003، ومن بين تلك المشاكل عدم ثقتهم في الحليف القديم الشيعي، والخوف من حدوث تحالف عربي شيعي سني ضد المصالح الكوردية، لا سيما وأن القوى الشيعية قد رفضت مشروع الفدرالية الكوردية القائمة على أساس فدرالية أقاليم. ومن المشكلات الأخرى التي واجهت الكورد هي محاولتهم لأستعادة المناطق الكوردية خارج إدارة إقليم كوردستان، والتي تعدها القوى الكوردية جزءاً من الإقليم الكوردستاني. وهذه المناطق هي (محافظة كركوك، منطقة سهل نينوى، وسنجار، ومخمور، وزمار، من محافظة نينوى ومناطق من دي إلى (خانقين، مندلي، جلولاء، سعدية) ومنطقة طوزخورماتو من محافظة صلاح الدين). [1]

لذا سعت القوى الكوردية إلى تضمين قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية للمادة (58) التي تتضمن تطبيع الأوضاع في كركوك ومناطق اخرى متنازع عليها، وإحتوى دستور جمهورية العراق لسنة 2005، في مادته (140) على إجراءات التطبيع للمناطق المتنازع عليها، وتغيير حدود إقليم كوردستان. (دستورجمهوريةالعراق الدائم،2005). أما بالنسبة للقوى الممثلة عن (المكون التركماني، والمكون المسيحي) فإنها طالبت بضرورة إحترام حقوقها وخصوصيتها الثقافية. [2]

جسد الدستور العراقي لعام 2005. مدى تأثير متغيرالتعددية المجتمعية في عملية بناء الدولة العراقية وذلك من حيث الأطراف أو القوى التي ساهمت في صياغتها، وكذلك النصوص التي تضمنتها.

أُجريت الانتخابات في العراق في 30 كانون الثاني/ يناير 2005، وتم تشكيل جمعية وطنية لكي تتولى مهمة وضع مشروع الدستور الدائم للعراق[*]. وكان للمكونات المجتمعية العراقية دور كبير في تشكيل الجمعية الوطنية. حيث ضمت الجمعية الوطنية سبعون عضواً من مختلف المكونات الرئيسة في المجتمع العراقي (الشيعة، والسنة، والكورد)، حيث ضمت (15) عضواً عن المكون العربي السني، (55) عضواً عن المكون العربي الشيعي و(8) عضو عن المكون الكوردي [3]

---

[1]– د. سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص220–222.

[2]– د. سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص225.

(*) انتهى عمل لجنة كتابة الدستور بتاريخ (8/8/ 2005) واجري الاستفتاء الشعبي عليه في (15/10/ 2005) ووافق الشعب عليه بنسبة (78.4%) وتمت المصادقة عليه في 8/12/2005. (العيثاوي، 2018)

[3]– د. وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والإستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، ط١، برلين– المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص51–52.

في ظل الأنظمة الانتخابية التي تم إعتمادها في العراق بعد 2003، فإن الأخذ بنظام التمثيل النسبي جاء لإحتواء التعددية والتنوع الثقافي داخل المجتمع العراقي ليضمن مشاركة كل مكونات المجتمع في العملية السياسية في العراق الجديد. [1]

ختاما إن إنعكاس التعدد المجتمعي في المجال السياسي العراقي في الوقت الذي تتسم فيه السلطة السياسية والدولة العراقية بالضعف المؤسساتي وعدم القدرة على مواجهة القوى التي تشكلت خاج اطار سلطة الدولة قاد الى نوع من الفوضى لاسيما وإن القوى السياسية التي تشكلت بعد عام 2003 لم تصل الى الاتفاق لتحقيق المصلحة الوطنية، وإن هذا بدوره قاد الى نتائج سلبية على الدولة وقوتها ، لذا فإننا نؤيد (استناداًلقانون باسكال الفيزيائي) أن تبدأ عملية بناء الدولة العراقية بالتركيز على تقوية سلطة الدولة أولاً ومن ثم العمل على تقليص مدى وظائفها لصالح الحكومات المحلية للمكونات المجتمعية، غير أن ما حدث في العراق هو البدء بتقليص مدى الدولة رغم ضعفها والاعتراف بحقوق المكونات المجتمعية من دون الاتفاق على برنامج يحقق المصلحة الوطنية.

الاستنتاجات:

نستنتج من خلال بحثنا في فجوات وعوامل بناء الدولة العراقية ما يلي:

1- يعد عامل التعددية المجتمعية/ الانقسام الثقافي متغيراً مؤثراً في عملية بناء الدولة العراقية بشكل أساس.

2- لم تتوافق طبيعة تشكيل السلطة السياسية في الدولة العراقية مع متغير الانقسام الثقافي/ التعددية المجتمعية الذي يعاني منه المجتمع العراقي ما تسبب في ضعف السلطة السياسية العراقية.

3- إن الاخذ بالنظام التوافقي كآلية علاجية وتقليل أثر الانقسام المجتمعي في إطار عملية بناء الدولة العراقية عانى من سوء مفهوماتي للنظرية التوافقية وإسسها وشروط تطبيقها. هذا بغض النظر عن الفجوات التي تعاني منها النظرية التوافقية باعتبارها تؤدي الى هشاشة السلطة السياسية، وقد تقود الى تجميد العملية السياسية من خلال فيتو الاقلية لذا اشترط ليبهارت الاتفاق السياسي كشرط أساسي لتطبيق اسس النظرية.

[1]- د. وسام حسين علي العيثاوي، مصدر سابق، ص59.

4- إن النظرية التوافقية تتناقض مع نظرية بناء الدولة، ففي الوقت الذي تسعى فيه نظرية بناء الدولة تقوية السلطة السياسية، فإن النظرية التوافقية تبحث في تفعيل دور المكونات المجتمعية واعطاءها نوع من الاستقلالية القطاعية، وينبغي اخذ ذلك بنظر الاعتبار في عملية بناء الدولة العراقية المنقسمة ثقافياً.

المصادر

Abd al-Ilah Tawfiq al-Fakiki, Wrong Beginnings: A New Reading in Iraq's Modern Political History, Syria, Dar al-Mahjah al-Bayda, 2011.

Abd al-Razzaq al-Hassani, History of the Iraqi Ministries, 7th Edition, Part 1, Baghdad, House of Cultural Affairs, 1988.

Abd al-Razzaq al-Hassani, Modern Political History of Iraq, Beirut, Al-Rafidain, 2008.

Abdel Moneim Shiha, Sectarian Citizenship, Iraq from the Dream of Citizenship to Sectarian Citizenship, Morocco, Believers Without Borders Foundation for Studies and Research, 2016.

Abdel-Aali Dabla, The State is a Sociological Vision, Cairo, Dar Al-Fajr, 2001.

Dr. Abdul-Jabbar Ahmed Abdullah, The Iraqi State between the Dialectic of Formation and Continuity, Journal of Political Science, Issue 34, 2007.

Abdul-Jabbar Ahmed Abdullah, The Reality and Future of the Democratic and Constitutional Option in Iraq, 2005.

Ahmed Shukr Al-Subaihi, Political Problems and Building the Civil State in Iraq after 2003, Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Issue 13, 2017.

Dr. Ali Al-Wardi, A study in the nature of Iraqi society, 1st edition, Beirut, Dar Tigris and Euphrates, 2009.

Ali Hassan Al-Fawwaz, Problems of the National State: From History to the Pattern of Modernity, Damascus-Baghdad, Dar Nineveh and Dar Mesopotamia, 2012.

Arab Socialist Baath Party National Leadership, Internal Regulations, 2018, available at: http://anyflip.com/rnvg/fkaj/basic

Dr. Ashwaq Abbas, The Crisis of Building the Contemporary Arab State, A Critical Approach to the Concept of Reform and the Problem of Rational Integration, 1st edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2016.

Directorate of General Persons, (Population Census), Kingdom of Iraq, Ministry of Social Affairs, 1947.

Francis Fukuyama, State Building, the World Order and the Problem of Governance and Administration in the Twenty-First Century. 1st edition, translated by Mujab Al-Imam, Saudi Arabia, Obeikan Library, 2007.

Fred Halliday and others, Ethnicity, the State, and the Kurds in Iraq, Iran and Turkey, 1st edition, translated by Abdul-Ilah Al-Naimi, Beirut, Institute for Strategic Studies, 2006.

Georges Bordeaux, The State, 3rd edition, translated by Salim Haddad, Beirut, University Foundation, 2002.

Hamid Mahmoud Issa, The Kurdish Problem in the Middle East from its inception until 1991, Cairo, Madbouly Bookshop, 1992.

Hanna Batatu, Ancient Social Classes and Revolutionary Movements in Iraq, Volume Three, Edition 3, translated by Saad al-Hasani, Baghdad, Dar Babel, 2018.

Hassan Bin Nawa, The Impact of Minorities on the Stability of Political Systems in the Middle East, 1st Edition, Egypt, Alexandria, Al-Wafaa Law Library, 2015.

Dr. Hassan Muhammad Shafiq Al-Ani, Comparative Political and Constitutional Systems, Baghdad, Baghdad University Press, 1986.

HIPPLER, Jochen. Violent conflicts, conflict prevention and nation-building–terminology and political concepts. Nation-building: a key concept for peaceful conflict transformation, 2005,

Ibrahim Fattah Saber, Secularism and the Problem of Sectarianism in Pluralistic Societies Iraq as a Case Study, Master Thesis, Erbil, College of Law and Political Science, Salahuddin University, 2008.

Dr. Kamal Deeb, Brief History of Iraq: From the Twentieth Revolution to the American Wars, Resistance and Liberation, and the Establishment of the Second Republic, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Farabi, 2013.

MARR, Phebe. The modern history of Iraq. Routledge, 2018.

Maurice Duverger, Sociology of Politics, 1st edition, translated by Salim Haddad, Beirut, University Foundation, 1991.

Mr. Dr. Majid Khadduri, Republican Iraq, 1st Edition, Iran, Al-Sharif Al-Radi Publications, 1974.

Dr. Muhammad Fayez Farhat, Occupation and Reconstruction of the State, a Comparative Study of the Cases of Japan, Afghanistan and Iraq, 1st Edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2015.

NORTH, DOUGLASS, C, Institutions: Institutional Change and Economic Performance, New York: Cambridge University Press ,1990,

Preeti Taneja, Assimilation, Displacement, and Eradication: Minority Communities in Iraq since 2003, translated by Abdul-Ilah Al-Naimi, Minority Rights Group International, MRGI, 2009.

Dr. Qahtan Ahmed Suleiman, The Intellectual Foundations of State-Building in Iraq, Political Science Journal, Issue 34, 2007.

Raad Abdel Jalil, The Concept of Political Power: A Contribution to the Study of Political Theory, Journal of International Studies, Issue 37, 2008.

Dr. Rabah Majeed Al-Hiti, The Collapse of State Authority in Iraq, A Study in Political Sociology, Damascus, Dar Al-Arab and Dar Nour, 2010.

Dr. Raghad Nassif Jasim and Ajil Abdul-Kadhim Khudair, The Influence of the Political Elite in the Leadership of Political Parties, Tikrit Journal of Political Science, Issue 17, 2019.

Rashid Al-Khayoun, Religions and Sects in Iraq, 2nd Edition, Baghdad, Al-Jamal Publications, 2007.

Dr. Saad Eddin Ibrahim, Boredom, Bees, and Customs, the eighth annual report, Baghdad, Ibn Khaldun Center for Development Studies, 2005.

Saad Naji Jawad, Iraq and the Kurdish Question 1958-1970, London, Dar Al-Lam, 1990.

Saad Salloum, Pluralistic Iraq and the Future of Citizenship in Light of the Current Transformations, 2015.

Dr. Sadiq Al-Aswad, Political Sociology: Its Foundations and Dimensions, Mosul, University of Mosul, 1986.

Dr. Sanaa Fouad Abdullah, States and Social Forces in the Arab World: Relationships of Interaction and Conflict, 1st edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2001.

Dr. Sherzad Ahmed Al-Najjar, Determining the Identity of Iraq is Complicated and Difficult, 2005, available at: https://www.aljazeera.net

Sherzad Ahmed Al-Najjar, Studies in Political Science, 1st Edition, Erbil - Iraq, Ministry of Culture Press, 2004.

Dr. Walid Salem Muhammad, Institutionalization of Power and Building the Nation State, Case Study of Iraq, 1st Edition, Amman - Jordan, Academics Foundation, 2014.

Wassim Refaat Abdel-Majid, Coup d'Etat: Successful and Failed Coups in Iraq 1921-2003, Baghdad, Dar Al-Jawahiry, 2015.

Will Kymlicka, Odyssey of Multiculturalism Probing New International Policies in Diversity, Part 1, Translated by Imam, Imam Abdel-Fattah, Kuwait, National Council for Culture, Arts and Literature, 2011.

William Hallal, Institutional Change: In Transforming the Structure of Society, 2009.

WIMMER, Andreas, Democracy and Ethno Religious Conflict in Iraq, August.No72 Bonn, Germany, Center For Development Research, 2003,

Dr. Wissam Hussein Ali Al-Ithawi, Modernization and Stability in the Iraqi Political System after 2003, 1st Edition, Berlin-Germany, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2018.

Yahya Al-Kubaisi, Iraq: Protests and the Crisis of the Political System, 1st Edition, Doha-Qatar, Arab Center for Research and Policy Studies, 2013.

Yassin Mahmoud Ababiker, The Role of Parliamentary Elections in the Democratic Transformation Process in Iraq after 2003, 1st Edition, Erbil, Haj Hashem Press, 2013.

Dr. Zaki Saleh, Introduction to the Study of Contemporary Iraq, Baghdad, Al-Rabita Press, 1953.